

في الجواب الاول
١٢١

٨٥٢

فان تعبيرها مطلوب في عرفنا هذا اولى ومقابلته بوجه اخر من غير ان
 يفيق الشق او معتم بصرفه وهو صفي اذ لا فائدة في الجمع حينئذ
 لانهم فهم في الظلمة قاله بهرم في الوسط فنقول ان ابيها الخليل
 كما رجعت شرح ابن الحاجب وسفاده ان المؤلفه مستغنى في ان التية عند
 الاولى والآخر لها هو في الاجل عند الثانية على فرضه ان يكون تركب
 عند هذا الحاصل ان جعلها الصلاة الاولى وتطلب من الامام والمعاوية
 فلورثتها كما بطلان في وجبة غير شرط واما ثبوت الامامة فغيرها
 في ثبوت الامامة بطلان حيث تركها فيهما والورثتها في الثانية
 والتي هي في الاولى في التلم صحتها وتبطل الثانية ولا يصلح الاعتدال
 المنفرد واما تركها عند الاولى وثبوت الجمع فيهما تبطل لان صحتها شرط
 بنية الامامة على هذه النكاح في شرح الشيخ صح ابن عوف في التلم
 التي ومقابلته الكراهة كما علم من التحقيق وفي التوضيح ترجيحها
 ان التمسق بينهما وبعد مكرهه وهو الظن فلورثتها لم يجمع الجرح
 ينبغي ان يتبين ما اذا لم يوجد في خبره دخول الشق والاصح نقل المسائل
 ويقع التحقيق ثم بعد الخراج من صلاة المعرب بيمينه في جملة تبيينه
 بوجه في التمسق قال بعض الحكماء ان هذا اذا احتج بالامام ليس في جماعة
 تطلب غيرها ولا يثبت طلب الا اذا في وقتها به فيكون لها عند دخولها
 اذا ما يلبس بالمعالي الظن انه سدوي والتمس بوجه في صحتها ومقابلته
 بوجه في خبره وانما كان الا اذا دخل المسجد ليلتقط الناس وقتها
 المستأخذ ويصلي الامام بالامام في الامامة هذا الشرط في كل جمعة ولي
 خالصا للجمع ليلتقط المظن بصرفه قال في التوضيح ولم يصرفه
 حتى غاب الشق لعادوا المستأخذ في الاعادة وقيل ان فقد الجرح في
 الاقلام وهو بعيد ترجيح الاول وجمع ابن عرفة الثاني قال في
 وفي قوله ينصرفون اشارة اليه انه لو لم يكن الا لجماعة الذين في المسجد
 لا ياتيهم غيرهم لا يجمعون وعليهم اسناد التمسق فسر ابن عرفة

بصرف الوقت قاله التلشافي وان يستغنى احد التمسق فذلك بعضه اي يصح وقدما
 بعانت ان صاحب التوضيح رجح الكراهة فلورثتها وهو في ان يكون ذلك
 جمعا اوم بصرفه في التمسق فاك المعصية في نفسه للامام ان يصح من
 مصلاه ان اصلي المعرب حتى يوجه الامور ثم يعود لا يورث الا لانها
 بعد الشق كمن يتبع رضوان ففعل الوترع فعل لها ثبوتها وتكون بكلمة
 فيكون التمسق في قوله التمسق لا يورث الا للتحريم وقد عدا في نفسه نظر المختص
 تان وجموعه قال بعض شرحه وفي تعيينه لوجه الاستدلال في التمسق
 ان ذ وجمع ذلك اشارة اليه ان حكم الامة ان الجمع في حكم ما يملكه وما يملكه
 وهو كذلك ان التمسق في كل منهما السننية لا الاستدلال به ان يخطب
 الخطيب اي في جملة الكذب بغير المناسيب مصلاتهم معرفة وقوام
 بها ويستقيم بعد ذلك اليه في ذلك وفي جعله الخطبة من سنة الجمع
 بعد التمسق في التمسق مقابلته ما حكاها التوسلي ان الاجازة وقت الخطبة
 قبل التمسق بوجه في الخبر في جملة السننية ثم يقيم اي يقيم
 للظهور والامام جالس على المنبر كما اذا ان بعد فخرج خطبته لانه روي
 الخابرا ان كان كذلك فاجابه التمسق انه سنة قاهرة ان التمسق انما
 هو في التمسق فقط وهو السننية وليس كذلك بل يورث للمعرب والمشا بالذلة
 وقد عدا على ضعيف والتمس انه سنة اذا واصلها اي اذا الكلمة
 يصل اليها فانه يجمع حيث غاب الشق اي اذا وقف مع الامام والمفسد المائلة
 انما ان يقع مع الامام ويحاذي بيمينه السبب بالناسي من معهم وانما
 فلا يجمع التي لم تدل على فانه لا يجمع حيث شانه منيب الشق فانه
 يقع مع الامام وانما وقف وحده او يبق اصلا فانه يصلي كل صلاة التمسق
 قتها وانما جد السبب اسناد الجرح للمعرب وان وجد به من التمسق
 واستشكك بعضهم المصنف بان المصنف لا يثبت شرط فيه حد السبب
 المسافر اي ييب ولا فرق في المعصية بين ان يكون رجلا وامرأة على ما ذكر
 بعضهم وبعضهم قيده بان يكون رجلا اي يخرج عن الصلاة فتجمع

Copyrighted material